

أمر تنفيذي

**إعلان حالة الطوارئ الكارثية في ولاية نيويورك
وتكليف الحرس الوطني في نيويورك بالخدمة الفعلية لمساعدة السلطات في حفظ النظام العام وحماية الممتلكات العامة في مختلف
المرافق الإصلاحية**

- حيث إنه**، في 17 فبراير/ شباط 2025، واستمرارًا لما بعد ذلك، أدى الإضراب غير القانوني وغير المشروع الذي قام به ضباط الإصلاحات إلى خلق تهديد وشيك على سلامة ضباط الإصلاحات الذين هم على رأس عملهم حاليًا، وأكثر من 32,290 فرد تحت رعاية إدارة الإصلاحات والإشراف المجتمعي (Department of Corrections and Community Supervision) والمجتمعات المحيطة بهذه المرافق الإصلاحية؛
- حيث إنه**، بعد المراجعة، توجد حاجة مستمرة لدعم الموظفين، وتوفير السلامة للأشخاص الذين هم تحت رعاية إدارة الإصلاحات والإشراف المجتمعي والحفاظ على موارد الموظفين وضمان العمليات الآمنة في مرافق الإصلاح في جميع أنحاء الولاية؛
- الآن، وبناءً عليه، أنا، Kathy Hochul (كاثي هوكول)، حاكمة ولاية نيويورك، وبموجب السلطة المخولة لي بموجب دستور ولاية نيويورك** والقسم 28 من المادة B-2 من القانون التنفيذي أجد بموجب هذا أن هناك حاجة مستمرة لإصدار أمر طوارئ الكوارث على مستوى الولاية لدعم العمليات الآمنة والفعالة في المرافق الإصلاحية. يسري هذا الأمر التنفيذي حتى 31 يوليو/تموز 2025.
- علاوةً على ذلك**، وبموجب الصلاحيات المخولة لي وفقًا للمادة a-29 من الباب B-2 من القانون التنفيذي، أقوم بتعليق أو تعديل القوانين التالية مؤقتًا، حتى تاريخ 31 يوليو/تموز 2025:
- القسم G-97 من قانون مالية الولاية، وبالقدر اللازم لشراء المواد الغذائية واللوازم والخدمات والمعدات أو تأثيث أو تقديم خدمات مركزية متنوعة لمساعدة الحكومات المحلية المتضررة والأفراد والكيانات الأخرى غير التابعة للولاية في الاستجابة لحالة الطوارئ والتعافي منها؛
 - المادة 112 من قانون مالية الولاية، بالقدر الذي يتفق مع المادة الخامسة، القسم الأول من دستور الولاية، وبالقدر اللازم لإضافة أعمال ومواقع ووقت إضافي إلى عقود الولاية؛ و
 - المادة 163 من قانون مالية الولاية، بالقدر اللازم لشراء السلع والخدمات والتكنولوجيا والمواد دون اتباع إجراءات الإبلاغ والشراء القياسية؛

صدر تحت توقيعني والختم الخاص للولاية في مدينة ألباني
في هذا اليوم الأول من شهر يوليو/تموز سنة ألفين
 وخمسة وعشرين.

صدر عن الحاكمة

سكرتير الحاكمة